منهج النحويين القدامى في الميزان

أحمد مطر العطية

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية

جامعة الملك سعود

انتهج النحويون العرب القدامى منهجاً محكماً، في تأسيس دراساتهم النحوية، اتّبعه خالفوهم، وساروا على هديه، وتقيدوا به، ولم يحيدوا عنه.

و لا مناص لكل باحث في النحو العربي من دراسة ذلك المنهج، والوقوف على أسسه وأصوله؛ لأن كلّ قضايا النحو العربي، وما تفرع منها من مسائل ومشكلات، يعود في حقيقته إلى ذلك المنهج.

وهذا المنهج على إحكامه، ودقته، وإخلاص العلماء فيه، لم يخل من ثغرات في بنائه،و لم يسلم من هفوات وشوائب شوهت جماله، وطمست شيئاً من وضوحه.

ولهذا فإن دراسة هذا المنهج ونقده نقدا علميا، تعدّ نقطة البدء في كل بحث جاد في النحو العربي، وتشخيص مشكلاته، وتحديدها، ومن ثم الإسهام في إيجاد الحلول لها.

من أجل ذلك كله جاء هذا البحث محاولة لوضع المنهج النحوي بالميزان؛ ليبين ما عليه من مآخذ وسلبيات، ويوضح ما فيه من إيجابيات.

وهو على كل حال ليس سوى محاولة لنقد المنهج النحوي نقداً علمياً، لعل ذلك يسهم في بناء فكر نحوي جديد.

إن التراث النحوي تراث غني وعريق، تعاقبت على صنعه وبنائه أجيال من النحويين واللغويين الأفذاذ الذين نذروا أنفسهم لهذا التراث، حتى توطد بناؤه، وشمخ صرحه عالياً، فقد أشادوا بنيانه على أسس ثابتة متينة لا تتزعزع؛ لهذا صمد طويلاً أمام كثير من الهزات والزلازل التي تعرض لها قديماً وحديثاً، فذهبت تلك الهزات، وهاتيك الزلازل، وظل هذا الصرح ثابتا، راسخة جذوره، غضة فروعه، تؤتي أكلها كل حين.

وبما أن هذا التراث النحوي من صنع البشر، فلا عجب أن يعثر الباحث فيه، المدقق في تفاصيله على غير قليل من الثغرات، وأن يكتشف في بعض جوانبه شيئاً

من الضعف والوهن. وهذه سمات أي عمل بشري، مهما أتقن صنعه، وأخلص في عمله، يقول عباس حسن[1]: "والحق أنّ النحو ـ ومن نشأته إلى عصرنا هذا ـ مصاب ببعض علل وآفات، تكاد تكون متشابكة متداخلة، يعسر فصل واحد من آثارها ونتائجها من الأخرى. أضعفت شأنه، وشوهت جماله، وتولتها الأيام بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضي عليه وانتهت به إلى ما ترى".

ولعل هذا الضعف، وتلك العلل راجعان إلى المنهج الذي انتهجه النحويون الأوائل، وسار على هديه خالفوهم الذين تعاقبوا على بناء صرح النحو العربي، ومعلوم أن منهج القدامى قام على ركنين أساسيين هما السماع والقياس. ففي السماع قام المنهج على تحديد القبائل العربية التي يحتج بلغاتها، فقد اعتمد على القبائل التي تقطن قلب الجزيرة العربية، واستبعدت من الاحتجاج القبائل المنتشرة على السواحل والقريبة من الأعاجم، وقد صنف أبو نصر الفارابي هذه القبائل بقوله[2]: "كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب في الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، (القاهرة، دار المعارف بمصر ط٢)، ٧١

(٢) السيوطي، عبد الرحمن. الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق أحمد صبحي فرات (استانبول، مطبعة كلية الآداب، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م) ٢٧-٢٨

مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر، فإنهم كانوا مجاورين لليونانية، ولا من بكر، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا عن عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضر الحجاز، لآن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم" .

وكان أبو زيد الأنصاري يقول(١): " ما أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من عجز همدان، وفي رواية أخرى: إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال، أو من عالية السافلة، أو سافلة العالية، وإلا لم أقل قالت العرب" .

ويبدو أن هذا التصنيف حاز قبول النحويين، وساروا عليه، وكان الخروج عليه مدعاة للنقد، ولما خرج ابن مالك في القرن السادس عن هذا التصنيف واستشهد بلغات لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم، انتقده أبو حيان فقال(٢): "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن " .

أما من حيث الزمان فقد احتجوا بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني وكان أخر من يحتج بشعره من الشعراء إبراهيم بن هرمة (ت ١٥٠ هـ)(٣)..

(١) السيوطي. الاقتراح ١١٣

(٢) السابق نفسه ٢٨

(٣) السابق نفسه ٣٨

لا شك أن هذا التحديد الزماني والمكاني لمصادر السماع اللغوي، واستبعاد بقية القبائل العربية، يتنافى مع النهج السليم في دراسة العربية، واستخلاص قواعدها وأحكامها؛ لأن ذلك الصنيع حرم النحوي مادة لغوية وفيرة، وأساليب عربية كثيرة، مما جعل أحكامه جزئية غير شمولية. والحق أنّ النحويين عندما قعدوا قواعدهم، وبنوا أحكامهم اعتمدوا كلام العرب، إلا أن القواعد التي أصلوها، لم تصدر عن استقصاء للغة، واستقراء لأساليبها وتراكيبها، بل كان استقراءً ناقصاً، اعتمدوا على قليل مما سمعوه من أقوال العرب النثرية والشعرية.

وكان المنهج السليم يقتضي أن تجمع أقوال العرب(١)، ثم تخضع للبحث والدراسة لاستخلاص القواعد والأحكام. يقول سعيد الأفغاني(٢): "الحق أن النقد يجد في صف النحاة، وفي قواعد نحوهم ثغراً عديدة، ينفذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة، ومن تلك، من أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذه إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطّرادها في الكلام".

ومن البديهي أن لغات القبائل التي اعتمد عليها النحاة، لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها، من أساليب وتراكيب وتصرف في استخدام اللغة.

ومن هنا جاءت بعض الأحكام النحوية قاصرة، لأن النحويين ندت منهم شواهد كثيرة وأساليب عديدة، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص، ولو

(١) لا نقول كل أقوالها، بل لابد أن تكون أمام النحوي حصيلة وفيرة، وثروة طائلة من أقوال العرب من منظومها ومنثورها.

(٢) الأفغاني، في أصول النحو (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ٣١.

وسعوا دائرة الاحتجاج، لتغيرت بعض تلك الأحكام والقواعد، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة، من ذلك القاعدة التي صاغوها بأن الفعل المسند للظاهر المثنى أو الجمع يجرد من علامة التثنية والجمع، يقول ابن مالك(١):

وجَرِّد الفعل إذا ما أُسندا لاثنين أو جمع كـ(فاز الشهدا)"

يقول ابن عقيل في شرحه(٢): " مذهب جمهور العرب أنّه إذا أسند الفعل إلى ظاهرٍ ـ مثنى أو مجموع ـ وجب تجريده من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ".

غير أنّ واقع لغة العرب يخالف ذلك، فهناك شواهد شعرية عديدة ألحقت فيها علامة التثنية أو الجمع للفعل المسند إلى ظاهرٍ ـ مثنى أو مجموع ـ من ذلك قول الشاعر(٣):

يَلُومُونَنِي في اشْتِراءِ النَّخيـ ـلِ أَهْلِي، فَكلُّهم يَعْذِلُ

وقول عبد الله بن قيس الرقيات(٤):

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَ قَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقول العتبي(٥):

رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَ عَنيّ بالخُدودِ النَواضِرِ

كما أن هناك آيتين كريمتين، جاء في كل منهما الفعل متصلاً به علامة تدل

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق الفاخوري (بيروت، دار الجيل ١٤٠٩ - ١٩٨٩) ١/ ٣٧٠

(٢) السابق نفسه ١/ ٣٧٠.

(٣) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (دمشق، دار الفكر، ١٩٦٩) ص٤٠٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ص (١) ٣٧٢/، وأبا حيان، البحر المحيط (بيروت، دار الجيل، إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ٦/ ٢٩٧

(٤) انظر ابن هشام، مغني اللبيب ص ٤٠٧، وابن عقيل (١) / ٣٧١، والصبان، حاشية الصبان (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية) ٢ /٤٧

(٥) ابن عقيل (١) ٣٧٢/، وحاشية الصبان ٢ / ٤٧

على الجمع مع أن الفاعل اسم ظاهر، الأولى قوله تعالى: " وَ حَسِبُوا ألاَّ تَكُونَ فتْنَةٌ فَعَمُوا وَ صَمُّوا ثُمَّ تابَ اللهُ عَلَيهِم ثُمَّ عَمُوا وَ صَمُوا كَثِيرٌ مِنهُمْ واللهُ بَصيرٌ بما يَعْمَلُون "(١)، والثانية قوله تعالى: " ... وَأسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا "(٢).

لكن أغلب النحويين لم يسلموا بأن هذه لغة معروفة لدى قبيل من العرب وهم أزد شنوءة(٣)، بل عدوها شاذة، ونزّهوا القرآن بزعمهم من أن يُحمل على هذه اللغة، فقال أبو حيان(٤): " وقيل هذه لغة شاذة " وردّ على من حمل هاتين الآيتين على هذه اللغة قائلاً(٥): " ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة "، وقال ابن هشام(٦): "وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها ".

ولا أدري لم هي ضعيفة؟ مع أنّ لها وجهاً من القياس؛ وذلك أن العرب أجمعوا(٧) على أن يلحقوا الفعل المسند إلى المؤنث تاءً دليلاً على أن فاعل الفعل مؤنث، وكذلك في هذه اللغة لحقت الفعل المسند إلى المثنى أو الجمع علامة، لتدل على أن الفاعل مثنى أو جمع. وكان الأجدر بالنحويين أن يعترفوا بهذه اللغة، وينصوا على أنها قليلة لا أن يلجؤوا إلى التأويلات والتخريجات كما نجده في تأويلاتهم الكثيرة لهاتين الآيتين(٨).

ومع أن هناك شواهد غير هذه، إلا أن النحويين القدامى أصروا على قاعدتهم، ونبذوا هذه اللغة بلغة " أكلوني البراغيث "(٩).

---

(١) المائدة : ٧١

(٢) الأنبياء : ٣

(٣) انظر البحر المحيط ٦ /٢٩٧

(٤) السابق نفسه ٦ /٢٩٧

(٥) السابق نفسه ٦ /٢٩٧

(٦) ابن هشام، المغني ٤٠٥

(٧) السابق نفسه ١٢٤

(٨) انظر هذه التأويلات في البحر المحيط ٣/٥٣٤، ٦ /٢٩٧، والمغني ٤٠٥ – ٤٠٦

(٩) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٤ وحاشية الصبان ٢ /٤٧

ومن ذلك أنهم قالوا إنّ الفعلين " يَدَعُ، ويَذَرُ " لا ماضيَ لهما، ولا مصدر ولا اسم فاعل أو مفعول، و عدّوا ما سمع من ذلك شذوذاً أو ضرورة. يقول ابن جني(١): "فإن كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت على نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وَذَرَ، ووَدَعَ، لأنهم لم يقولوهما "

ويقول الجوهري في الصحاح(٢): "وقولهم: دَعْ ذا، أي اتركه، وأصله وَدَعَ، يَدَعَ، وقد أُميت ماضيه، لا يقال: وَدَعَهُ، وإنّما يقال تَرَكَهَ ولا وادع، ولكن تارك".

ومثل ذلك جاء في تاج العروس للزبيدي(٣)، ويقول ابن منظور في اللسان(٤): " ووَدَعه يَدَعُه: تَرَكَه، وهي شاذة، وكلام العرب: دَعْنَي، وذَرْنِي، ويَدَعُ ويذر، ولا يقولون وَدَعْتُك ولا وذَرْتُك، استغنوا عنهما بتركتك، والمصدر فيهما (تركاً)، ولا يقال: وَدْعاً، ولا وَذْراً، ولا وادع".

بل إنّ المبرد حاول أن يعلل ذلك صرفياً، جاء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي(٥): "قال المبرد: لا يكادون يقولون: وَدَعَ ولا وَذَرَ؛ لضعف الواو إذا قدمت واستغنوا بترك". وهذا تعليل غريب من المبرد، فكيف لم تضعف الواو في مثل: وعد، ووصل، وأمثالهما كثير ؟!

غير أن المستقري كلام العرب يجد أن لهذين الفعلين ومصدرهما واسم فاعلهما استخداماً كثيرا في كلامهم، ولم يُماتا كما زعم أولئك النحويون واللغويون بل إنّ

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت، دار الكتاب العربي) (١) / ٩٩

(٢) الجوهري، الصحاح، تحقيق احمد عبد الغفور عطار (بيروت دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م) (ودع) ٣ / ١٢٦٩

(٣) الزبيدي، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازي (مطبعة حكومة الكويت) (ودع) ٢٢ / ٣٠٣

(٤) ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر ٢٠٠٤ م) (ودع) ٢٠ / ١٧٩

(٥) القرطبي، الجامع لآحكام القرآن (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ٢٨٧- ١٩٦٧) ٢٠ /٩٤

الآية الكريمة(١): " ما وَدَّعكَ رَبُّكَ وما قَلَى" قُرأت بالتخفيف: "ما وَدَعك "(٢) أي ما تركك.

و في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال(٣): «لَيَنْتَهِيَنَّ أقوام عن وَدْعِهم الجُمعات أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم».

أي عن تركهم إياها، فاستخدم مصدر الفعل ودَع. فكيف يزعم النحويون واللغويون إماتة هذين الفعلين (ودَع ووَذَرَ). ومصدرهما واسم الفاعل واسم المفعول منهما. والنبي ﷺ أفصح العرب تروى عنه هذه الكلمة.

أما ما ورد من أشعار العرب فهو كثير، من ذلك.

قول سويد بن أبي كاهل(٤):

فَسَعَى مَسْعاتَهم في قَوْمِهِ ثُمَّ لم يَظْفَرْ ولا عَجْزاً وَدَع.

وقال خُفاف بن نُدبة(٥):

إذا ما اسْتَحَمَّت أَرْضُهُ من سَمائِه جَرى، وهو مَوْدوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ

فاستخدم اسم المفعول: مَوْدوع أي متروك

وقال أبو الأسود الدؤلي(٦):

لَيْتَ شِعْرِي مِنْ خَلِيلي ما الذّي غَالَهُ في الحُبِّ حتى وَدَعَه

(١) الضحى: ٣

(٢) وهي قراءة منسوبة إلى ابن عباس، وعروة بن الزبير، انظر الجامع لآحكام القرآن ٢٠ / ٩٤ ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٨ / ٤٨٥ إلى عروة بن الزبير، وابن هشام و، وأبي حيوة، وأبي بحرية، وابن ابي عبلة.

(٣) ابن الأثير، أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي (بيروت ـ المكتبة العلمية) ٥ / ١٦٥

(٤) الخطيب التبريزي، شرح اختيارات المفضل، تحقيق فخر الدين قباوة (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١، ١٩٧١ م) ٢ / ٩٠٧

(٥) الجوهري، الصحاح، (ودع) ٣ / ١٢٩٦

(٦) ابن جني الخصائص ١ / ٩٩

وقال معن بن أوس(١):

عليه شَريبٌ لَيِّنٌ وادِع العصا يُساجِلُها حُمَّاتهُ وتُساجلُه

و قول الآخر(٢):

فأيُّهما ما اتَّبَعْنَ فإنّي حَزِينٌ على تَرْكِ الذي أنا وادِعُ

من خلال هذه الشواهد تبيّن أن العرب استعملت هذا الفعل وتصرفت به حاله كحال الأفعال الأخرى، فاستخدموا الفعل والمصدر واسم الفاعل. وكان الأحرى بالنحويين أن ينصوا على أنّ استعمال ماضي هذين الفعلين ومصدرهما واسم الفاعل واسم المفعول منهما، قليل، لا أن يدّعوا أنهما أُميتا، وينعتوا هذه الشواهد بالشذوذ أو بالضرورة الشعرية. وإذا سلمنا لهم بما جاء في الشعر فكيف يستقيم قولهم مع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف؟!

ومما أداه استقراؤهم الناقص أنَّهم منعوا جواز تقديم التمييز على عامله. فإن كان العامل غير متصرف فالمنع بالإجماع، وإن كان متصرفاً فقد أجازه بعضهم، قال الرضي(٣): "لا يتقدم التمييز على عامله إلا إذا كان عن تمام الاسم اتّفاقاً" ثم قال(٤): "وأما إذا كان العامل الفعل الصريح... فجوّزه المازني والكسائي والمبرد... ومنعه الباقون " وقال ابن عقيل(٥): " مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ".

وثمة شواهد عديدة جاء فيها التمييز متقدماً على عامله، منها قول الشاعر(٦):

أَتَهْجُرَ لَيْلي بالفِرَاقِ حَبِيبَها وما كَان نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ

(١) ابن منظور، اللسان (ودع) ٢٠/١٧٩

(٢) ابن منظور، اللسان (ودع)، والزبيدي، التاج (ودع)

(٣) الرضي، شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم (القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ٢/١١٥.

(٤) السابق ٢ / ١١٦

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/٥١٦.

(٦) ابن جني، الخصائص، ٢ / ٣٨٤، وابن عقيل ١/٥١٧.

فتقدم التمييز "نفساً" على العامل "تطيب"، وقول الآخر(١):

ضَيَّعْتُ حَزمِي في إبْعادِي الأمَلا وما ارْعَوَيْتُ، وشيباً رأسيَ اشْتَعَلا

فتقدم التمييز (شيباً) على العامل (اشتعل)، وقول الآخر(٢):

ونارُنا لم يُرَ نارا مِثْلُها

فـ(ناراً) تمييز تقدم على عامله الجامد (مثلها).

وثمة شواهد أخرى غير ما ذكرناه(٣).

والذي دعاهم إلى هذا هو النظر العقلي البحت بعيداً عن واقع اللغة، وأساليب المتكلمين. وذلك أنهم عدوا التمييز فاعلاً في الأصل، ثم حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله، كذلك لا يجوز تقديم التمييز(٤).

فهذا تحكم عقلي، وليس استقراءً لغوياً، وقد ردّ الرضي هذه العلة، فبعد أن ذكر اعتلال النحويين لما ذهبوا إليه قال(٥): " وليست العلة بمُرضية، إذ ربما يخرج الشيء على أصله، ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله، كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع، وكونه بعد الفعل. فأي مانع أن يكون للفاعل أيضاً إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم ؟ "

وهناك تعليلات أخرى ذكرها الرضي(٦)، وكلها تعليلات عقلية منطقية بعيدة عن لمح واقع اللغة.

(١) ابن هشام، المغني ٥١٥، وابن عقيل ١/٥١٧، وحاشية الصبان ٢ /٢٠١

(٢) حاشية الصبان ٢ /٢٠١

(٣) السابق نفسه ٢/٢٠١، ٢٠٢

(٤) انظر شرح الرضي، ٢/١١٦-١١٧

(٥) السابق نفسه ٢ /١١٧

(٦) السابق نفسه ٢ / ١١٧

ومن نتائج استقرائهم الناقص ما ذهب إليه جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر. قال الرضي(١): "وإذا انجر ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون".

وقد وردت شواهد عربية تقدمت فيها الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، بل جاء ذلك في أوثق كلام وأفصحه وذلك في قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً للناسِ"(٢).

فـ "كافة" حال من الناس المجرور بحرف الجر، وقد تقدمت الحال على صاحبها. غير أنَّ كثيراً من النحاة لم يسلم بذلك، فذهب بعضهم إلى تأويلات حادت بالآية الكريمة عن معناها الحقيقي، فالزجاج(٣) جعل (كافة). حالاً من الكاف في أرسلناك. والتاء للمبالغة كعلاّمة، وراوية. فيكون المعنى عندئذٍ: أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ.

وأما الزمخشري فجعل (كافة). صفة لمحذوف، فقال(٤): "إلا إرسالة عامة محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم".

وجمع الفخر الرازي بين القولين السابقين، فقال(٥): "وفيه وجهان أحدهما: كافة أي رسالة كافة أي عامة لجميع الناس تمنعهم من الخروج من الانقياد لها. والثاني: كافة: أي أرسلناك كافة تكفّ الناس أنت من الكفر، والهاء للمبالغة على هذا الوجه".

---

(١) السابق نفسه ٢ /٦٩

(٢) سبأ ٢٨

(٣) الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي (بيروت، عالم الكتب،١٤٠٨هـ-١٩٨٠م) ٤/٢٥٤

(٤) الزمخشري، الكشاف (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع) ٣ / ٢٩٠

(٥) الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي (بيروت، دار الفكرللطباعة والنشر والتوزيع) ٢٥ / ٢٥٩

أمّا القرطبي فأضاف إلى الوجهين السابقين وجهاً ثالثاً، فقال(١): " وقيل: أي إلاّ ذا كافة، فحذف المضاف، أي ذا منع للناس أن يشذوا عن تبليغك، أو ذا منع لهم من الكفر، ومنه: كفّ الثوب لأنه ضم طرفيه".

وفي كل هذه التأويلات تعسف واضح، وليٌّ لعنق اللغة، وبعد عن المعنى الحقيقي للآية الكريمة. وهذه التأويلات مستبعدة لوجوه:

أولها: أن (كاف). بمعنى جامع غير معروف في اللغة(٢).

ثانيها: جعل (كافة). صفة لمصدر محذوف خروج عمّا نقله النحويون من أنّ " كافة " لا تكون إلاّ حالاً(٣).

ثالثها: وهو الأهم أن معنى الآية الكريمة لا يحتمل هذه التأويلات. بل إن في هذه التأويلات خروجاً عن روح الآية. وذلك أنه ليس من مهمة الرسول عليه الصلاة والسلام أن يجمع الناس قصراً على الإيمان، أو يمنعهم من الكفر، بل تنحصر مهمته في الإبلاغ والإنذار فحسب، وهذا ما نصت عليه آيات كريمة عديدة منها: قوله تعالى مخاطباً رسوله: " إِنَّما أنتَ نَذِيرٌ واللهُ على كُلِّ شَيْءٍ وَكِيل "(٤).

ويقول له أيضاً(٥): " قُلْ ما كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وَ ماأدْرِي ما يُفْعَلُ بِيو لا بِكُم إِنْ أتَّبِعُ إلاَّ ما يُوحَى إِليَّ وما أنا إلاّ نَذِيرٌ مُبِينٌ " ويقول له أيضاً(٦): "وَلَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أو يَتوبَ عَلَيْهِم أو يُعَذِّبَهُم " . فالرسول عليه الصلاة السلام ما

(١) انظر القرطبي، ١٤ / ٣٠٠

(٢) انظر أبا حيان، البحر المحيط ٧ / ٢٨١،، وانظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط (بيروت مؤسسة الرسالة) كفف.

(٣) انظر البحر المحيط ٧ / ٢٨١

(٤) هود : ١٢

(٥) الأحقاف : ٩

(٦) آل عمران : ١٢٨

هو إلاّ مذكر بآيات الله منذر بها، وليس له قدرة على جمعهم على الإيمان، أو منعهم من الكفر وذلك صريح في قوله تعالى(١): " فَذَكِّرْ إِنَّما أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ " .

فأين هذا من تلك التأويلات المتعسفة التي ابتعدت بالآية الكريمة عن معناها الحقيقي، الذي وضحه الطبري في تفسيره بقوله(٢): "ويقول تعالى ذكره: وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين من قومك خاصة، ولكنا أرسلناك كافة للناس أجمعين: العرب منهم والعجم، والأحمر والأسود، بشيراً من أطاعك، ونذيراً من كذبك، ولكن أكثر الناس لا يعلمون أن الله أرسلك كذلك إلى جميع البشر" .

والذي دعاهم إلى اعتساف هذه التأويلات هو الحرص على اطراد قاعدة فرعية، معتمدة على قياس عقلي لا على سماع صحيح، وفي ذلك يقول الزمخشري(٣): " ومن جعله ـ كافة ـ حالاً من المجرور متقدم عليه، فقد أخطأ؛ لأنَّ تقدم الحال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار "

فهو يقيس عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرورعلى عدم جواز تقدم المجرور على الجار، فهو قياس عقلي محض لا يستند إلى واقع اللغة واستعمالاتها.

فانظر كيف تمسكوا بالقياس العقلي فحادوا عن الصواب، وكان الأجدر بهم أن يقيسوا على السماع الصحيح المتمثل بعدد من الأبيات الشعرية الفصيحة ومن ذلك قول الشاعر(٤):

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ حَرَّانَ صادِياً إليَّ حَبِيباً إنَّها لَحَبِيبُ

(١) الغاشية :٢١- ٢٢

(٢) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي (القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م) ١٩ /٢٨٨

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٣ /٢٩٠

(٤) انظر، الرضي، شرح الكافية ٢ /٦٩ وابن عقيل، شرح ابن عقيل (١) / ٤٩٥، والبغدادي، خزانة الأدب تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي)، ٣ /٢١٢

فـ" حران " و"صاديا" حالان تقدمتا على صاحبهما وهو الياء المجرورة بـ"إلى" .

وقول الآخر(١):

إذا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المرُوءَةُ ناشِئاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شَدِيدُ

وكذالك قوله(٢):

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بعدَ بَيْنِكُم بِذِكْراكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

ومنه أيضاً قول الشاعر(٣):

مَشْغُوفَةً بِكَ قَدّ شُغِفَتْ وإِنَّما حُمَّ الفِراقُ فما إِلَيكَ سَبِيلُ

وهناك شواهد سوى ذلك(٤)، واعتماداً على هذه الشواهد أجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر كلّ من الفارسي، وابن كيسان وابن برهان(٥).

فهذه النظرة الجزئية إلى اللغة، قادت إلى غياب الرؤية الكلية الشمولية للظواهر النحوية، فأصدر النحاة أحكاماً غير مطردة، مما اضطرهم إلى التعليل بالضرورات الشعرية أو الشذوذ، أو إلى التأويل المتعسف في كثير من الأحيان وليّ عنق اللغة لتتفق مع أحكامهم الجزئية.

ومما يؤخذ على منهج النحويين في السماع، موقفهم من القراءات القرآنية؛ فمن نافلة القول إنّ القرآن الكريم أثبت نص في الوجود، إذ توفر له من عناية العلماء والحفاظ بضبط قراءاته، ورواياته ضبطاً بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات، فقد تلقاه التابعون عن الصحابة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام بسلاسل متلاحقة من طبقات القراء الحفاظ. إذ هيأ الله تعالى لكلامه المبين جمهوراً من القراء حفظوه

(١) انظر، الرضي، شرح الكافية ٢ /٦٩، والبغدادي، خزانة الأدب، ٣ /٢١٩

(٢) انظر ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري (بغداد مطبعة العاني ١٣٩٧ – ١٩٧٧) ٤٢٦، والصبان حاشية الصبان ٢ / ١٧٧

(٣) انظر أبا حيان، البحر المحيط ٧ /٢٨١، والصبان، حاشية الصبان ٢ /١٧٧

(٤) انظر البحر المحيط ٧ /٢٨١، وابن عقيل ١ /٤٩٦، وحاشية الصبان ٢ /١٧٧

(٥) انظر شرح الرضي ٢ /٦٩

في الصدور، وقيدوه وضبطوه في السطور، وكان كل قارئ يسلم الراية لمن خلفه، واستمرت هذه السلسلة الذهبية من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام إلى يوم الناس هذا، وستستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فالقرآن الكريم هو النص العربي الصحيح، المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق والكيفية التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولا يوجد على مر العصور، وتعاقب الدهور أمة أولت نصاً من العناية والدراية والحفظ وما أولاه المسلمون من العناية بالقرآن العظيم.

يقول سعيد الأفغاني(١): "وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة. أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك، إذ إنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها، جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله".

لقد ثبت لدينا فيما مضى، أن النحويين وضعوا قواعدهم على استقراء ناقص للغة العرب، ثم ثبتوا هذه القواعد بمقاييس عقلية منطقية، بغية اطّرادها في الكلام؛ ولذا كثر في قواعدهم التأويل والتعليل. فإذا ما جاءت قراءة صحيحة، تخالف قاعدتهم القياسية، ردوها وتأولوها. والمنهج السليم يقتضي منهم إذا ما خالفت قاعدتهم التي استنبطوها نتيجة استقراء ناقص قراءةٌ صحيحة، أن يغيروا قاعدتهم بما يتلاءم والقراءة الصحيحة الثابتة، لا أن يتأولوا القراءة لتوافق قاعدتهم، ويصور سعيد الأفغاني حال أولئك النحاة وموقفهم من بعض القراءات الصحيحة بقوله(٢): " حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند، تخالف قاعدتهم

(١) سعيد الأفغاني، في أصول النحو ٢٨

(٢) الأفغاني، في أصول النحو، ٣١

القياسية، طعن فيها، وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم. فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها".

وقد سبقه إلى ذلك الفخر الرازي؛ فوصف اضطراب النحاة وتناقضاتهم في الاحتجاج ببعض القراءات، فقال(١): " إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به. وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى".

أما ابن حزم فإنه ينتقد صنيع فريق من النحاة في تحكيم قواعدهم المستنبطة على بعض القراءات، بحيث جعلوا تلك القواعد دستورا ثابتاً لا يمس، فينصرفون إلى تأويل الآية وصرفها عن وجهها، لتظل قاعدتهم مطردة بزعمهم، فاسمعه يقول، كما نقل عنه الأفغاني(٢): " من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها "

ويقول في موضع أخر متعجبا أشد العجب من صنيع بعض النحاة(٣): "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير أو لجرير، أو الحطيئة أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي أو سُلمي أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق

(١) الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي ٣ / ١٩٣

(٢) انظر الأفغاني، في أصول النحو ٣٢

(٣) ابن حزم، علي بن محمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصير وعبد الرحمن عميرة (جدة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م) ٣ / ٢٣١

اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه " .

أن موقف فريق من النحويين من بعض القراءات القرآنية، جعل عالماً معاصراً هو أحمد مكي الأنصاري، يؤلف كتاباً أسماه الدفاع عن القرآن ضد النحويين(١)، رَدَّ فيه على كثير من النحاة الذين طعنوا في بعض القراءات، وانتقد منهجهم في التعامل مع القراءات القرآنية، وكان يرى أن المنهج السليم أن تعدل القواعد لتشمل هذه القراءات، فقال(٢): " ماذا عليهم لو سلموا بالوارد من الشواهد، وعدّلوا القواعد بحيث تشمل جميع النصوص الواردة. وجعلوها قسمين: كثيرة وأكثر - أو كثيرة وقليلة - إلى آخر ما هنالك من تقسيمات علمية منهجية، تتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة، ويندرج تحتها. ويستظل بلوائها وسمائها، دون أن يُجرِّحوا هذه القراءات السبعية، وغيرها من القراءات " .

والأمثلة على اضطراب فريق من النحويين تجاه بعض القراءات الصحيحة كثيرة ومتنوعة، وسنستعرض فيما يأتي نماذج منها:

١- قرر النحاة بناءً على استقرائهم القاصر أن الياء الزائدة، إذا وليت ألف الجمع الذي على وزن مفاعل تقلب همزة، فإن لم تكن زائدة فلا تقلب(٣). ولما قرأ الأعرج وزيد بن علي، والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر(٤) " وَجَعْلنَا لَكُم فيها مَعائِشَ"(٥) بالهمز، ردها النحاة وعدّوها خطأ، رغم أنها مروية عن ثقات لا

(١) الكتاب من منشورات دار المعارف بمصر (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م) وعنوانه الكامل : الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين. إلا أنه أصدر القسم الأول، وهو الخاص بالجانب النحوي فقط.

(٢) الأنصاري، الدفاع عن القرآن، المقدمة هـ.

(٣) شرح ابن عقيل ٤ / ٢١٢

(٤) انظر البحر المحيط ٤ / ٢٧١

(٥) الأعراف: ١٠

لشيء إلا لأنها خالفت قاعدتهم المصطنعة، قال الزجاج[1]: "وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ..... ولا أعرف لها وجهاً..... ولا أحب القراءة بالهمز" أما المازني فعدَّ نافعاً لا يعرف العربية، فقال[2] "أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا " عجيب صنيع هؤلاء النحاة ! وكأنهم لا يعلمون أن القراءة سنة متبعة لا مجال للاجتهاد فيها.

وقد ردّ أبو حيان مزاعم النحاة، فقال[3]: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة وقال الفراء: ربما همزت العرب هذا وشبهه،.... فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه وجاء به نقل القراءة الثقات ابن عامر وهو عربي صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، والأعرج وهو من كبار قراء التابعين، وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولامبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا".

ويبين أبو حيان خطأ المازني الذي زعم أن أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، فقال[4]: "وأما قول المازني: أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، فليس بصحيح، لأنها نقلت عن ابن عامر، وعن الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش". ثم يبين بطلان زعم المازني الآخر وهو أن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فيقول[5]: "وأما قوله إن

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢ / ٣٢١

(٢) البحر المحيط ٤ / ٢٧١

(٣) السابق نفسه ٤ / ٢٧١

(٤) السابق نفسه ٤ / ٢٧١

(٥) السابق نفسه ٤ / ٢٧١

نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنّه لا يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيؤون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك " .

ورد أبي حيان على هؤلاء النحاة ردّ وجيه، فمنهج القراء حقيقة أسلم وأقوم من منهج النحاة، الذي وجدنا فيه خللاً واضطراباً، فالقراء اشترطوا لصحة القراءة ثلاثة شروط(١):

١- صحة السند إلى الرسول عليه الصلاة والسلام.

٢- موافقتها رسم المصحف.

٣- موافقتها وجهاً من وجوه العربية.

فالقراءة عندهم سنة متبعة، ولا تخضع لقيد السماع الصحيح يقول الدّاني(٢): "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لآن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها" .

وقد التزم القراء بهذا النهج السديد، وحرصوا على تطبيقه بكل أمانةو دقة، أما النحويون فجمعوا أقوالا للعرب نثرية وشعرية، على غير خطة محكمة للجمع، ثم استنبطوا منها قواعدهم، وحاولوا اطّرادها بمقاييس منطقية عقلية وكثيراً ما ينعت فريق من النحاة بعض القراءات الصحيحة بالضعف والرداءة، لا لشيء إلاّ لأنها خالفت أقيستهم، من ذلك أنَّ حمزة بن حبيب وهو من القراء السبعة، قرأ(٣) قوله

(١) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة) ١/ ١٠-١١.

(٢) ابن الجزري، النشر، ١/ ١٠-١١

(٣) السابق نفسه، ١/ ٢٩٨.

تعالى: "وما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ "(١) بكسر الياء، وقرأها أيضاً بهذه الكيفية الأعمش(٢)، ويحيى بن وثاب(٣)، وحمدان بن أعين(٤)، وجماعة من التابعين(٥)، فما كان من النحويين إلا أن طعنوا في هذه القراءة، فقال الزجاج(٦): "هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف " وعدّها النحاس شاذة، فقال(٧): "صار هذا بإجماع، لا يجوز..... ولاينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ " وقال الزمخشري(٨): "وهي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول ".

وقال عنها الفراء(٩): " ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من سلم من الوهم " ثم يتهمهم بقلة الدراية بالعربية، فيقول: " ولعله ظن أنّ الباء في " بمصرخيّ" خافضة للحرف كله. والياء من المتكلم خارجة من ذلك " والعجيب من الفراء أنّه بعد أن أنكر هذه القراءة أورد الرجز التالي(١٠):

قالَ لها هَلْ لَكِ يا تا فِيِّ قَالَتْ لَهُ ما أَنْتَ بالمَرْضِيِّ

ثم علق عليه بقوله(١١): "فخفض الياء من (فِيِّ). فإن يك ذلك صحيحاً، فهو

(١) إبراهيم: ٢٢

(٢) الفراء، معاني القرآن، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠) ٢ /٧٥، وانظر ابن الجزري، النشر، ١/٢٩٩

(٣) ابن الجزري، النشر، ١/٢٩٩

(٤) السابق نفسه، ١/٢٩٩

(٥) السابق نفسه، ١/٢٩٩

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ٥/٤١٩

(٧) النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، (بيروت، عالم الكتب ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م) ٢/٣٦٨-٣٦٩

(٨) الزمخشري، الكشاف، ٢/٣٠٠

(٩) الفراء، معاني القرآن ٢ /٧٦

(١٠) السابق نفسه، ٢/٧٦، وانظر البحر المحيط ٥/٤١٩

(١١) الفراء، معاني القرآن ٢/٧٦

مما يُلتقى من الساكنين، فيخفض الآخر، منهما، وإن كان له أصل في الفتح، ألا ترى أنهم يقولون: لم أره مُذُ اليوم، ومُذِ اليوم، ورفع الذال هو الوجه. لأنه أصل حركة مُذ، والخفض جائز، فكذلك الياء في مصرخي خففت ولا أصل في النصب".

عجيب أمر الفراء هذا، فهو يحكم على هذه القراءة الصحيحة السبعية بالوهم، ويرمي قارئها بقلة الدراية بالعربية، ولكن عندما عثر على بيت من الشعر يتيماً، حاول أن يجد له وجهاً من القياس صحيحاً، وبعد ذلك يقيس هذه القراءة على ذلك البيت، فيجد لها مسوغاً، فهل هذا البيت الوحيد المجهول القائل، على حد زعم الزمخشري(١)، بأوثق من هذه القراءة المروية عن علماء وعن جماعة من التابعين الفصحاء، ومن بين هؤلاء القراء الأعمش المعروف بفصاحته، والذي كان لا يجالس من يلحن كما روى الفراء نفسه(٢). كما أنها لغة معروفة لبني يربوع(٣).

وقال عنها ابن الجزري(٤): " وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، يقولون ما فيِّ أفعل كذا، ويطلقونها في كل ياءات الإضافة المدغم فيها، فيقولون ما عليِّ منك، ولا أمرك إليِّ، وبعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياءً"

وثمة قراءات صحيحة وسبعية أنكرها فريق كبير من النحاة لأنها خالفت أقيستهم(٥).

(١) انظر الكشاف، ٢/٣٠٠

(٢) انظر الفراء، معاني القرآن، ٢/٧٦

(٣) انظر ابن الجزري، النشر، ١/٢٨٩٨، والبحر المحيط ٥/٤٢٠

(٤) ابن الجزري، النشر، ١/٢٨٩٨، وما تزال هذه اللهجة موجودة إلى يوم الناس هذا في مناطق معروفة من بلاد الشام.

(٥) انظر الدفاع عن القرآن، فقد أورد الأنصاري، سبعة مباحث في إنكار النحويين للقراءات الصحيحة ، انظر أيضاً البحر المحيط ٣/١٤٧، ٣/١٥٩، ٤/٢٢٩.

وبعد، فإنّ أكبر ما يعاب على منهج النحويين، هو موقفهم من هذه القراءات الصحيحة المروية عن الثقات، وتخطئتها ونبذها بالضعف والشذوذ والرداءة، وكان اللائق بهم أن يتنزهوا عن ذلك، وكان خيراً لهم، وللنحو، ألاّ ينهجوا هذا النهج من الطعن بالقراءات الثابتة الصحيحة السند.

إنّ اللغة العربية، أوسع مما جمعه الرواة في عصر التدوين، وما ضاع من اللغة وأساليبها أكثر بكثير مما دوّن، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول عن الشعر(١): "إنّه حفظ أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره"، وهذا شيخ الرواة أبو عمرو ابن العلاء يقول(٢): "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير".

إن أكبر نقد يوجه إلى منهج النحويين، هو أنهم بنوا قواعدهم وصاغوا أحكامهم على استقراءٍ ناقص، ثم حكموا تلك القواعد والأحكام بأصح الأقوال وأوثقها ـ أعني القراءات الصحيحة ـ وكان المنهج السليم يقتضي أن يصحح النحاة قواعدهم، لتستوعب كلَّ ما ثبتت صحته من العربية، ولو فعلوا ذلك لكانت قواعدهم أشد إحكاماً(٣).

النحويون والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

أجمع علماء اللغة على فصاحة الرسول عليه الصلاة والسلام، وبلاغته وعلو كعبه في البيان العربي؛ ولهذا كان من المفروض أن يكون حديثه عليه السلام المصدر الثاني من مصادر الدرس اللغوي بعد القرآن الكريم؛ يقول سعيد الأفغاني(٤): "وقد

(١) انظر أبا حيان، البحر المحيط، ٤ / ٣٢٠

(٢) السابق نفسه ٤ / ٢٣٠، وانظر ابن فارس، الصاحبي، حققه عمر الطباع (بيروت، مكتبة المعارف ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م) ٦٧

(٣) انظرالأفغاني، في أصول النحو، ٤٥

(٤) الأفغاني، في أصول النحو، ٤٦

كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى؛ ولكن ذلك لم يقع "

وفي الحق أن الباحث في تاريخ النحو، يجد أن النحويين المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث النبوي، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، ويفصح عن هذه الحقيقة أبو حيان إذ يقول(١): " على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل و سيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد والأندلس"

ولعل سبب عدم احتجاج النحويين بالحديث النبوي يعود إلى أمرين(٢):

أولها: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، والأخر أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لآن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع.

وهذان السببان لا يثبتان عند التحقيق والتدقيق، فالأول منهما وهو تجويز النقل بالمعنى، فقد حدث مثله كثير في الشعر، ثم هو احتمال عقلي لا يقيني، وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني(٣): " على فرض وقوعه فالمغير لفظاً بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة..... وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات، من غلط أو تصحيف، فنزر يسير، لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها، رويت بروايات مختلفة".

(١) السيوطي، الاقتراح ٢٣-٢٤

(٢) السابق نفسه ٢٤-٢٥

(٣) الأفغاني، في أصول النحو ٥٠-٥١

وكان النحاة القدامى يدركون ذلك فالخليل يقول(١): " إن النحارير، ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت "

فتغيير رواية الشعر مسألة معروفة معلومة لدى الجميع، ومع هذا لم يرفض أحد من النحويين الاحتجاج بالشعر لهذا السبب، فلمَ يُرفض الاحتجاج بالحديث الشريف بناء على هذه الشبهة ؟

أما وقوع اللحن في الحديث، فهو إن وقع قليل جدا لا يبنى عليه حكم، وقد وقع اللحن والتصحيف في كثير من الأشعار القديمة. ولم يمنع ذلك من الاحتجاج بها. أما القول بأن في رواة الحديث أعاجم فهذا أمر يثير الدهشة، فكم في رواة الشعر والنثر من الأعاجم. وقد استدرك بعض المتأخرين ذلك كابن مالك وابن هشام فأكثروا من الاستشهاد بالحديث الشريف وحسناً فعلوا.

ومن الإنصاف أن نقول: إن النحاة الأوائل عندما استنبطوا القواعد والأحكام، لم يكن علم الحديث قد استقر، ولم تظهر كتب الصحاح، وما فيها من حسن رواية، وعظيم دراية، ولو أدركوا ذلك لما عدلوا عن هذه الثروة العظيمة، ولعل اللوم يقع على طبقات النحويين التي ظهرت بعد استقرار علم الحديث، وظهوره ثمراته، كابن السراج والفارسي وابن جني.

*** النحويون ومستويات اللغة:**

أخذ بعض الباحثين على النحاة القدامى، عدم تفرقتهم بين مستويات اللغة، إذ إنهم نظروا إلى اللغة بمستوياتها المختلفة ولهجاتها المتنوعة نظرة واحدة، وفي ذلك يقول علي أبو المكارم(٢): "ولكن ثمة خطأً أساسياً وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية، ليسمعوا ويدونوا، أو رحل إليهم أعراب البادية، فسمعوا

(١) ابن فارس، الصاحبي، ٦٤

(٢) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي (منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) ٢٦ -٢٧

ودونوا، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فقد اعتبروا كل ما يسمعونه (عربية)، ونسوا شيئاً هاماً وخطير الأثر، وهو أن ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة، ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين المستويين: مستوى اللغة الفصحى، ثم منستوى اللهجات، وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمي إلى اللهجات القبلية، فإنّهم لم يقفوا كثيراً عند تأثير اللهجات في الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة، كما لم يدرسوا الخصائص التركيبية والمعجمية للهجات ذاتها".

غير أن الباحث المدقق، يجد مسوغاً لمنهج النحاة في عدم التفرقة بين المستويات اللغوية المختلفة، وذلك أن الهدف الأول للنحاة القدامى، هو الحفاظ على لغة القرآن وصونها من اللحن والخطأ[1]، فهذا الهدف هو الذي رسم منهج أوائل النحاة، وذلك أنهم وجدوا أن القرآن الكريم فيه الكثير من لهجات العرب على مختلف قبائلهم[2]، فأمام هذه المسلمة اللغوية، لم يجد النحاة بداً من الاهتمام بكافة هذه اللهجات، وعدم التفرقة بين المستويات اللغوية، وفي ذلك يقول محمود نحلة[3]: "فلما ووجه النحاة بذلك لم يجدوا بدّا من الاهتمام باللهجات - وبخاصة الفصيحة بمعيارهم - مصدراً من مصادر الدرس النحوي، لأنه لا يمكن إغفالها، وفي القرآن وقراءاته منها الكثير".

ومما يتصل بالمأخذ السابق، ما أخذه الوصفيون على النحاة القدامى، من اقتصارهم على اللغة الأدبية، وتحييدهم لغة التخاطب اليومي، واعتمادهم على

(١) هذا هو الهدف الأساس، ثم انبثقت عنه أهداف أخرى، أبرزها وضع معايير للصحة اللغوية، وبيان حكمة العربية.

(٢) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، ١٩٨٥) ٢/ ٨٩ وما بعدها.

(٣) محمود نحلة، أصول النحو العربي (بيروت، دار العلوم العربية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م) ٦٦

الشعر كثيراً في استنباط القواعد، مع أن للشعر لغته الخاصة به، يقول عبده الراجحي(١): "وقد أشرنا إلى أن الوصفيين يقررون أن هناك مستويات مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية..... وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في اللغة، ولم يكن مناص، من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبي، تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى الضرورة أو الشاذ، بل إلى وضع نصوص تسند هذه الأحكام".

غير أن الإنصاف يقتضي منا أن نعذر نحاتنا الأوائل فيما انتهجوه من الاقتصار على اللغة الأدبية، وذلك أنَّ المنهج يرتبط بالغاية من الدراسة، وقلنا قبل قليل أنّ الغاية من نشوء النحو هي خدمة القرآن الكريم، والقرآن نزل بلغة أدبية رفيعة المستوى، فلا سبيل إلى فهمه وتحليل أساليبه وتراكيبه إلا في ضوء الأساليب الأدبية الرفيعة عند العرب، وهذا ما دعاهم إلى الاعتماد على لغة الشعر، كونها أرقى مستويات الأدب، واتخاذها مصدراً لقواعدهمو أحكامهم، وقد عبّر عن ذلك تمام حسان أفضل تعبير فقال(٢): " فماذا عسانا أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملابسات؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس وطرقاً منهجية لم يكن لها وجود في زمانهم، أم نرى ما رأوه ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية؟ إن النحاة العرب لم يتصدوا لهذه المهمة الجليلة (مهمة إنشاء النحو). إلا لخدمة القرآن، فلولا عنايتهم

(١) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج (بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩) ٤٨-٤٩، وانظر أيضا مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة (بغداد، مطبعة دار المعرفة) ٣٨٠

(٢) تمام حسن، الأصول (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢) ١٠٣-١٠٤

بالمحافظة على النص القرآني من أن تتسرب إليه ظاهرة اللحن، ما فكروا في ذلك الزمان بعينه، والمكان بعينه في إنشاء النحو، والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية، وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يود المحافظة على القرآن، أن يدرس اللغة التي أنزل بها" . بل ذهب إلى أبعد من ذلك، وهو أنه لم يكن بوسع النحاة أن ينتهجوا غير هذا المنهج، ولو ا انتهجوا غيره لكان خيانة منهم لهدفهم الذي سعوا إليه فقال(١): " ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها، وإجهاضاً للغرض النبيل الذي عملوا من أجله " .

وربما وقع بعض النحويين واللغويين في أخطاء السماع، فلم يتنبهوا إلى العادات النطقية عند بعض المتكلمين، التي تؤدي إلى ظواهر صوتية مختلفة؛ وذلك أن اللغة المسموعة تتأثر بالعادات النطقية عند المتكلم من جهة، وبحساسية أذن السامع من جهة أخرى، وأيُّ خلل في هذين العاملين يفضي إلى خطأ في تحليل المادة المسموعة، ومن ثمة استنباط حكم غير صحيح، وفي ذلك يقول علي أبو المكارم(٢): "والمادة اللغوية المسموعة، تتأثر بعاملين لهما شأن كبير في تحليلها، وهما: الإمكانات الصوتية، وعادات النطق عند المتكلم ثم مدى حساسية أذن السامع في سماعها للأصوات، وقد كان عدم الدقة في تحديد دور هذين العاملين، في إضافة بعض الظواهر العرضية للمادة اللغوية أثره، في اضطراب التحليل النحوي للمسموع " .

من ذلك ما زعموه أنّ بعض العرب، ينصب الفعل المضارع بـ "لم" جاء في المغني(٣): "وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم "ألَمْ

(١) السابق نفسه ١٠٤

(٢) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ٢٣

(٣) ابن هشام، المغني، ٣٠٧

نَشْرَحَ"(١) بفتح الحاء.

وحاول ابن هشام أن يجد لها تخريجاً(٢)، ومن قبله حاول ذلك ابن جني(٣)، وغيره من النحويين(٤)، غير أن الزمخشري لا يرى أن هذه قراءة مستقلة، وليست هي لغة من لغات العرب، بل يرى أنها كيفية للنطق عند القارئ (أبي جعفر المنصور)(٥) لم يتبيّن حقيقتها الناقل لها، وفي ذلك يقول(٦): "وقالوا: لعله بيَّن الحاء وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنه فتحها "

ومما يؤخذ على النحويين الأوائل أنَهم لم يلتفتوا إلى الناحية النفسية للمتكلم عند إنشاء الكلام؛ من ذلك أنّه أشكل عليهم قول امرئ القيس(٧):

فَاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً مِنَ الله ولا وَاغِلِ

فأسكن الباء في (أشرب). وهو فعل مضارع مرفوع، فجعله سيبويه ضرورة شعرية، فقال(٨): " وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم، ذلك قول امرئ القيس " وعدّها أبو زيد ضرورة قبيحة(٩)، وأنكر المبرد والزجاجي هذه الرواية، وقالا الرواية الصحيحة هي(١٠):

فاليوم أُسقى ، أو فاليوم فَاشْرَبْ

(١) الشرح :١

(٢) انظر ابن هشام، المغني،٣٠٧

(٣) انظر ابن جني، المحتسب، تحقيق علي نجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٩هـ-١٦٦٩م) ٢/٣٦٦ - ٣٦٧

(٤) انظر أبا حيان، البحر المحيط ٨/٤٨٧

(٥) نسبها إلى أبي جعفر المنصور، أبو حيان في البحر المحيط، ٨/٤٨٧

(٦) الزمخشري الكشاف ٤ /٧٥٩

(٧) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار المعارف بمصر ١٩٦٤) ورواية الديوان: فاليوم أسقى، وانظر سيبويه ٤ /٢٠٤، والخصائص ١/٧٤، ٢/٦١٧

(٨) سيبويه ٤/٢٠٤

(٩) البغدادي، خزانة الأدب :٨ /٣٥٢

(١٠) السابق نفسه ٨/٣٥٢

ولو عاد هؤلاء إلى الظروف التي كان يقاسيها امرؤ القيس بعد مقتل أبيه، والحالة النفسية التي كان فيها عندما قال هذا البيت، لربما وجدوا تفسيراً لجزم الباء في هذا البيت، وذلك أن امرأ القيس بعد قتل أبيه، حلف يميناً ألا يغسل رأسه، ولا يشرب خمراً حتى يدرك ثأره من بني أسد(١) وهو المولع أشد الولع بالخمرة، يعكف أياماً على شربها، لا يكاد يفيق، فلما ظفر ببني أسد، وقتل منهم مقتلة عظيمة، عاد إلى معشوقته بوله شديد، فقال(٢):

حَلَّتْ لي الخَمْرُ وكنْتُ امْرَأً عن شربِها في شُغلٍ شاغِلِ

فَاليومَ أشربْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً مِنَ الله ولا وَاغِلِ

فجزم الباء، ليتمكن من الوقوف على كلمة (أشرب) تعبيراً عن شوقه، ولهفته إلى الشرب بعد هجر طويل، فكأن جزم الفعل دليل على جزمه على الشرب الكثير المتواصل.

وثمة ظاهرة التصحيف التي نتجت عن تدوين اللغة، ولم يسلم منها أعلام اللغة والنحو، وأدت هذه الظاهرة إلى خطأ في تحليل بعض نصوص اللغة التي أصابها التصحيف، مما أفضى إلى اعتساف أحكام نحوية، من ذلك قول الشاعر(٣):

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصومةٍ ومُخْتَبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

وبناءً على هذه الرواية، قالوا يجوز حذف الفعل، فضارعٌ فاعل لمحذوف تقديره، يبكيه، وتعسفوا في التأويل، فقال الرضي(٤): " .... لأنه يلتبس الفاعل إذا على السامع، فيسأل عنه، فكأنه لما قال: لِيُبْكَ يزيدُ، سأل سائل من يبكيه ؟ فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع ".

(١) السابق نفسه ٨/٣٥٢

(٢) السابق نفسه ٨/٣٥٢

(٣) هو الحارث بن نهيك، انظر سيبويه ١/٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب ٣/٢٨٢

(٤) الرضي، شرح الرضي ١/١٩٢

والرواية الصحيحة:

لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

قال ابن قتيبة(١): " وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول: ما اضطره إليه ؟ وأنما الرواية لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة".

وهذه الرواية تعفينا من ذلك التأويل المتعسف.

ومن ذلك قول الآخر(٢):

مُعاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحَديدا

فقالوا يجوز العطف بالنصب على محل المجرور بحرف الجر الزائد(٣) بينما الرواية الصحيحة: ولا الحديدِ، فالقصيدة كلها مخفوضة الروي.

قال العسكري(٤): "ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا، ما روي عن سيبويه، عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر: مُعاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ .....البيت، وغلط على الشاعر؛ لآن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها " وأورد البغدادي في الخزانة(٥) هذا البيت مع أبيات القصيدة الأخرى وكلها مخفوضة الروي.

---

(١) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر (القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦) ١/ ١٠٠. وانظر العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق السيد محمد يوسف (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق) ١/ ٢٥٧

(٢) هو عقيبة بن هبيرة الأسدي، انظر البغدادي، شرح أبيات مغنى اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق (دمشق، دار المأمون للتراث ١٣٩٨-١٩٨٠) ٧/ ٥٣، وانظر سيبويه ١/ ٣٤، والفراء معاني القرآن /٣٤٨

(٣) انظر الرضي، شرح الرضي ٢/ ٢٥٤

(٤) العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/ ٢٥٧

(٥) البغدادي، خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠

النحويون والقياس:

القياس هو الركن الثاني بعد السماع، وهما الركنان اللذان قام عليهما صرح النحو العربي، وللقياس مفهومان مختلفان: أولهما يعتمد على اطّراد الظاهرة اللغوية في النصوص، واعتبار ما يطّرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وأما الثاني فهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطى الملحق حكم ما ألحق به.

وإذا تتبعنا مذاهب النحاة الأوائل نجد أن المفهوم الأول شائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى. وعلينا أن نسجل منذ البداية، أن مذهب البصريين في القياس يختلف عن مذهب الكوفيين. فالبصريون يرون القياس على الكثير الشائع الفصيح، بينما الكوفيون يقيسون على القليل والنادر. وفي ذلك يقول السيوطي(١): "اتّفقوا على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ" ونقل كلام الأندلسي(٢): " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيٍ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين ".

والحق أن مذهب البصريين في القياس، مذهب صحيح وسليم، ففي اللغة ما هو مطّرد شائع، وما هو شاذ عن نظائره، فكان لا بد من القياس على الكثير المطرد، واستخلاص القواعد والأحكام بناء عليه، واستبعاد الشاذ والقليل، وإلا أصبحت اللغة فوضى لا نظام لها، ولا تحكمها قواعد مقننة، ولو قيس على الشاذ والنادر، لاتسعت دائرة الشذوذ في اللغة، واضطربت القواعد والأحكام، واختلطت ولم يعد هناك أصول يحتكم إليها، وقد وضح ذلك ابن السراج بقوله(٣): "إن القياس

(١) السيوطي، الاقتراح ١١١

(٢) السابق نفسه ١١٠

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) ١/٥٦

إذا اطّرد في جميع الباب، لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطّرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم " .

وهذا في غاية الدقة والإحكام، وسلامة المنهج، فالبصريون أرادوا أن ينشئوا نحواً، يحكمه النظام والمنطق، ويقضوا على كل أسباب الفوضى والاضطراب، من رواية ضعيفة، أو كلمة شاذة، لا تتسق مع الأعم الأشمل.

غير أن ما يؤخذ على مذهب البصريين في القياس أنهم لم يحددوا عدد المسموع الذي ينبذ بأنه قليل، ولا العدد الذي يجب أن يبلغه المسموع، حتى يطلق عليه أنّه كثير مطرد.

وأمام هذه المسألة يقف الباحث حائراً، ولا يجد ما يزيل حيرته، وكأن المسألة متروكة لتقدير النحوي الخاص، وعندئذ سيكون هناك اختلاف واضطراب، فما يراه بعضهم أنه بلغ رتبة الكثرة، ومن ثمة القياس عليه، يراه أخرون قليلاً لا يجوز القياس عليه.

غير أن ابن هشام حاول أن يحدد معياراً للكثرة والقلة، فقال ـ فيما نقله عنه السيوطي ـ[1]: " أعلم أنّهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً، فالمطرد: لا يختلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل" . وهذا تحديد نظري، لا يحدد كماً معيناً لكل نوع، فلا يعرف الباحث الحد الفاصل بين كل نوع من هذه التقسيمات.

ولكن، ومع هذا الغموض في تحديد هذه الأقسام، يظل مذهب النحويين ـ وخاصة البصريين منهم ـ في القياس مذهباً صائباً، فكان لابد من استبعاد الشواذ

(١) السيوطي، المزهر، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى ورفيقاه (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية) ١/ ٢٣٤.

والنوادر، وإسقاطها عند تقعيد القواعد، وصوغ الأحكام. واتخاذ هذه الظواهر اللغوية الشائعة والمطردة المنتشرة على ألسنة الفصحاء الأساس المتين، الذي تبنى عليه قواعد اللغة وقوانينها، من أجل القضاء على كل وسائل اضطراب المقاييس النحوية والصرفية، وإماتة كل أسباب الفوضى اللغوية التي لا تحكمها معايير ثابتة.

ومن ثمة بناء نحوي يضم شمل اللغة، ويحافظ عليها، ويحمل في داخله عوامل تنميتها وتطورها وازدهارها.

الخاتمة:

وبعد، فقد تبين لنا أن أكثر ما أخذ على المنهج النحوي، أنَّ الأحكام لم تصدر عن استقصاء للغة العرب، واستقراء لأساليبها وتراكيبها، بل كان الاستقراء ناقصاً؛ مما أدى إلى قصور في بعض الأحكام النحوية، وعدم شموليتها.

ولعل أشد ما أخذ على المنهج أن النحويين رفضوا بعض القراءات القرآنية، وكان الأجدر بهم أن يعدلوا قواعدهم لتشمل تلك القراءات.

ومما أخذ على منهج النحاة القدامى عدم استشهادهم بالحديث النبوي الشريف، ولعل ما يشفع لهم أن علم الحديث لم يكن مستقراً، ولم تكن كتب الصحاح قد ظهرت، عندما كان أوائل النحاة يؤسسون منهجهم النحوي.

وقد أخذ على النحويين اقتصارهم على اللغة الأدبية، وتحييد لغة التخاطب، غير أنّ هذا المأخذ ردّ بأنّ أي منهج يرتبط بالغاية التي وضع من أجلها، وكانت الغاية هي خدمة القرآن الكريم، ولذا كان لا بد من الاعتماد على اللغة الأدبية العالية.

وأخيراً تبين لنا أنَّ منهج النحويين في القياس كان منهجاً سليماً صحيحاً، وذلك أنهم اعتمدوا القياس على المطرد الشائع من كلام العرب، واستبعدوا الشاذ والنادر، وبذلك قضوا على عوامل الفوضى في اللغة، فأنشؤوا نحواً يحكمه النظام والمنطق، وإن كان يؤخذ عليهم عدم تحديد كمية الكثير والقليل.

المصادر والمراجع

* ابن الأثير، أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي (بيروت ـ المكتبة العلمية).
* الأفغاني، سعيد، في أصول النحو (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
* امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٤٦م).
* الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين (القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).
* التبريزي، الخطيب، شرح اختيارات المفضل، تحقيق فخر الدين قباوة (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).
* البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٠م).

ـ خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي).

* ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة).
* ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت،دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

ـ المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي (القاهرة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).

* الجوهري، الصحاح، تحقيق احمد عبد الغفور عطار (بيروت دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

* ابن حزم، علي بن محمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصير وعبد الرحمن عميرة (جدة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).
* حسان، تمام، الأصول (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢).
* أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط (بيروت، دار الجيل، إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).
* الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩م).
* الرازي، فخر الدين، تفسير الفخر الرازي (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
* الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم (القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
* الزبيدي، تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازي (مطبعة حكومة الكويت).
* الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي (بيروت، عالم الكتب ١٤٠٨هـ- ١٩٨٠م).
* الزمخشري، جار الله، الكشاف (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع).
* ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
* سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).
* السيوطي، عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.

- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد صبحي فرات (استانبول، مطبعة كلية الآداب، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م).

- المزهر، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى ورفيقاه (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية).

* الصبان، حاشية الصبان (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية).

* الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي (القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

* عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث،(القاهرة، دار المعارف بمصر ط٢).

* العسكري، الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق السيد محمد يوسف (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق).

* ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق الفاخوري (بيروت، دار الجبل ١٤٠٩ - ١٩٨٩).

* ابن فارس، أحمد، الصاحبي، حققه عمر الطباع (بيروت، مكتبة المعارف ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).

* الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م).

* الفيروز آبادي، القاموس المحيط (بيروت، مؤسسة الرسالة).

* ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر (القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦).

* القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

* ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري (بغداد مطبعة العاني ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
* المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة (القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦هـ).
* المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة (بغداد، مطبعة دار المعرفة).
* أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي (منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
* ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر ٢٠٠٤م).
* النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد (بيروت عالم الكتب ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
* نحلة، محمود، أصول النحو العربي (بيروت، دار العلوم العربية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
* ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (دمشق، دار الفكر، ١٩٦٩).